

الحكمة

منظومة في الحكمة والمعقول

لناظمها

المثاله آية الله الشيخ محمد حسين الاصفهاني النروي

المتوفى سنة ١٣٦١

طبعته على نفقة العلامة الشيخ نصر الله الخالخالى

قدم لها ودققها

الحجة الشيخ محمد رضا المظفر

مطبعة النجف

١٣٧٨ هـ

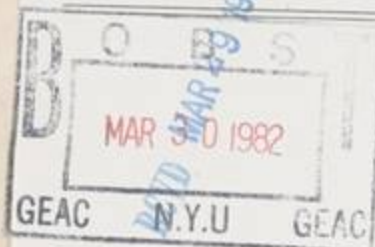
١٩٥٩ م



**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

DATE DUE





al-Gharawī al-Iṣfahānī, Muḥammad
Ḥusayn

Tuḥfat al-ḥakīm

تذكرة الحكيم

منظومة في الحكمة والمعقول

لناظمها

الماتله آية الله الشيخ محمد حسين الاصفهاني الغروي

المتوفى سنة ١٣٦١

طبع على نفقة العلامة الشيخ نصر الله الخاخال

NEW YORK UNIVERSITY LIBRARIES
NEAR EAST LIBRARY

مطبعة البعث «في البعث»

٥ ١٣٧٨

٣ ١٩٥٩

Near East

B

741

.G5

C.1

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ترجمة المؤلف

١٢٩٦ — ١٣٦١

هو الشيخ محمد حسين ابن التاجر المعروف الحاج محمد حسن
الاصفهاني الذي سكن الكاظمية المنتهي نسبه الى الحاج محمد اسماعيل
الذي ارتحل من ننجوان الى اصفهان وسكن فيها .
ومن أجل هذا لقب شيخنا بالاصفهاني ، وإلا فهو ننجواني
الأصل .

ولقب شيخنا أيضاً بـ (الغروي) ، لأن الغري مسقط رأسه
(وكانت ولادته فيه أول محرم سنة ١٢٩٦) . ولأنه معهد دراسته

ومهد نبوغه . وكان انتقاله ثانياً الى النجف الأشرف من الكاظمية في
أول شبابه في أخريات العقد الثاني من عمره . وبقى فيها إلى أن وافاه
الأجل في الخامس من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦١ .

فقد توفي وهو ابن خمس وستين سنة ، ودفن في الحجرة
الملاصقة لمئارة الحرم العلوي الشمالية من الجانب الشمالي لها . وكان
يوم وفاته يوماً مشهوداً في الغري ، فأقيمت له عدة مجالس للفاخرة في
كبريات مدارس النجف الدينية وجوامعها ، عدا المدن العراقية
والإيرانية .



وقد سبق أن ترجمت لأستاذنا العظيم في مقدمة حاشيته القيمة
على مكاسب الشيخ الأنصاري قدس سره ، حينما طبعت سنة ١٣٦٣
أي بعد وفاته بسنتين . ونُشرت هذه الترجمة مرة أخرى - بعد
اجراء بعض التعديلات الطفيفة عليها - في مقدمة كتابه (الاجارة)
المطبوع سنة ١٣٧٥ .

أما الآن - وقد طلب مني تقديم منظومته (تحفة الحكيم) هذه -
فما أراني بحاجة إلى تكرار ما كتبته عنه سابقاً ، وقد أصبح في متناول
الجميع . وإنما المهم في هذه المقدمة أن نتحدث عن نفس هذه

المنظومة الجليلة ، وقد قلت عنها سابقاً في تلك المقدمة :
« وأعلى آثاره الفلسفية وأغلاها ارجوزته في الحكمة والمعقول
(تحفة الحَكِيم) التي هي آية من آيات الفن ، مع أسلوبها العالي
السهل الممتع . جمعت أصول هذا الفن وطرائف هذا العلم بتحقيق
كشف النقاب عن أسرارهِ وأزاح الستار عن شبهاته » .

« وإن دأت على شيء ، فأنما تدل على أن ناظمها من أعظم
فلاسفة الاسلام الذين لا يسمع بمثلهم الزمن إلا في فترات متباعدة ،
لولا أن شيخنا غلب عليه الفقه والأصول وانقطع اليها عن الظهور
بالفلسفة » .

واستشهدت بعد ذلك بعدة آيات من الارجوزة للتدليل على
براعتها الفنية . ثم قلت بالآخر :

« فتأمل في هذا البيان الجزل ، والاسلوب السهل ، والتعبير
الرصين عن أدق معاني الفلسفة ، بغير تكلف ، وبلغة سليمة
ناصعة . ومن أين متحت دلوك في هذا القليب تغترف الماء الزلال ،
بل الدرّ الثمين . وما سقناه فأنما هو غيض من فيض . . . » .

وأعود الآن فأقول - بعد ١٤ عاماً ولا أزال على رأيي - :
إن كل ما في هذه الارجوزة العلمية هو من النظم المختار البارِع ،

في سهولة عبارته وجزالة بيانه ، في حدود ما يسمعه نظم ارجوزة
مقيدة بوزن وقافية ، مع مراعاة الاختصار والايجاز .

ومن النوادر جداً في الاراجيز أن تبلغ بهذه السهولة والجزالة .
وإذا أردنا مقارنتها بمنظومة الحكيم المتأله الحاج هادي بن مهدي
السبزواري المتوفى ١٢٨٩ ، فانا نجد الفرق عظيم جداً .

وأعتقد أن الذي دفعه الى نظمها هو تلافي ما في ارجوزة
السبزواري من ناحية الأداء والمادة العلمية ، لتحل محلها عند طلاب
الفلسفة ، لأن في منظومة السبزواري من الخلل في الأداء وفي
الالفاظ باختزالها واشتقاقاتها وتعقيداتها الشيء الكثير الذي كاد
أن يسقطها عن درجة الاعتبار والاستفادة .

وإذا قدر لارجوزة استاذنا أن تشرح شرحاً يليق بها ، فانا
لا شك ستكون موضعاً للعناية بالدرس والتدريس ، لما يلاقيه طلاب
الفلسفة من العناء المرهق في تعقيد منظومة السبزواري وشرحها
المزجي له ، ذلك الشرح الذي زادها تعقيداً وغموضاً لم نعهده
لكتاب آخر ، لا في الفلسفة ولا في غيرها . وعلى الرغم من ذلك
كله هو موضع اقبال الطلاب المبتدئين في دراسة الفلسفة ، والسر

فما أعتقد هو اختصاره وجمعه لأصول الفن وسلامة أكثر آرائه
الفلسفية .

فلذلك أجد من الأجدر أن تشرح ارجوزة استاذنا شرحاً
واضحاً مختصراً لتحل محل منظومة السبزواري . وقد علمنا أن
الحكيم الجليل استاذ هذا الفن المرحوم ميرزا مهدي الاشتياني
(المتوفى ١٣٧٢) انبرى لشرحها ، وهو موضع ثقة طلاب هذا
الفن ، ولكن الأجل لم يممه لاكماله فقد انتهى به الى مبحث
الوجود الذهني . ولو تم لكان له شأن كبير في دراسته .

وعسى أن يعي الله تعالى من يتلافى هذا الأمر بعد نشر
هذه المنظومة ، ليقرب هذا الفن إلى الافهام ، ويربح طلابه من
العناء وقتل الوقت الثمين فيما لا جدوى فيه : من حل عبارة ،
أو توجيه تركيب ، أو تخريج لفظة - كما صنع الحكيم السبزواري
في شرح منظومته - بلا ضرورة لذلك ، ولا فائدة ، حتى الفائدة
من ناحية لغوية . ولو سلمنا جدلاً أن هناك فائدة لغوية ، فانما هي
على كل حال استطراد غير مرغوب فيه ، ثم هي - بعد ذلك -
إقحام لفن أجنبي في فن دقيق يربك فيه تسلسل الفكرة وأدائها ،
وفهمها بالأخير .

وتقديم هذه المنظومة للنشر - الآن - هو باكورة العمل للاستفادة منها ، وأول خطوة لتهيئة شرح جدير بها . فاني لأرجو - إذ تصيح في متناول الجميع - أن يتسابق علماء هذا الفن الذين يعينهم أمر طلابه إلى شرحها شرحاً واضحاً سهلاً ، فيمكث ما ينفع الناس في الأرض ويذهب الباقي جفاء .

* * *

وقبل أن أختم كلمتي أجسد من اللازم علي أن أعلن شكري وتقديري لأخي في الله الصفي وزميلي في الدراسة أيام حضورنا على درس استاذنا العظيم في اصول الفقه ، وهو الاخ العلامة الجليل الحاج الشيخ نصر الله الخلخالي . إذ تقدم اليوم لنشر هذه المنظومة الثمينة . وليس شكري له إلا الجانب الوفاء الصادق لاستاذه وإخلاصه في تقديره ، مع الرغبة المؤمنة في نشر المعرفة .

وعسى أن أكون قد ساهمت معه في هذه الخدمة بتقديم المنظومة وتحقيقها وتصحيحها . وفقني الله تعالى وإياه لأداء الخدمة الصحيحة النافعة إنه أكرم مسؤول

محمد رضا المظفر

٣ ذي القعدة سنة ١٣٧٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا مبدأ الكل اليك المنتهى	لك الجلال والجمال والبهاء
يا مبدع العقول والأرواح	ومنشئ النفوس والأشباح
كل لسان الكل عن ثنائك	وضل في بيداء كبريائك
أنت كما أثبتت يا رب على	نفسك لا أحصي ثناء لا ولا
صل على فأنح باب الرحمة	وخاتم الرسل نبي الأمة
معلم الحكمة والكتاب	وقائد الخلق إلى الصواب
وآله الغرّ الولاة السادة	في ملكوت الغيب والشهادة

* * *

وبعد حمد الله حق حمده	يقول عبد الله وابن عبده
(محمد) هو (الحسين) النجفي	عامله الله بلطفه الخفي
فضيلة الحكمة في العلوم	تعرف من فضيلة المعلوم

وكيف وهي عند أهل المعرفة	معرفة الواجب ذاتاً وصفه
وصنعه من أمره وخلقه	وجمه للكل بعد فرقه
وهذه منظومة في الحكمة	حاوية أصولها المهمة
وانها لدى النفوس الملهمه	صحيفة من صحف مكرمه
وهو كتاب احكمت آياته	وفُصلت بالحق بيناته
وفيه من لطائف المعارف	ما هو قررة لعين العارف
وكيف والمنعموت فيها الحق	والحق باتباعه أحق !
وسميتها بـ (تحفة الحكيم)	معتصماً بالواهب العليم

تعريف الوجود

الحد كالرسم لدى التحقيق	يوصف بالاسمي والحققي
ولا يقال في جواب (الشارحه)	إلا حدود أو رسوم شارحه
وليس للوجود معنى ماهوي	وإن شرح اللفظ شأن اللغوي
فليس مفهوم الوجود يُعرف	إلا بلفظ هو منه أعرف
وكُنْههُ يُعرف بالشهود	لا غير كالرسوم والحدود
بل تستحيل صورة علميته	في النفس للهوية العينية

اصالة الوجود

يختصُّ بالوجود طردُ العدم	إذما سواه عَدَمٌ أو عَدَمِي
وليست العلة للمعلول	مناطَ طرد العدم البديل
وهو مدار الوحدة المعتبره	في الحمل بل كانت به المغايره
ومركز التوحيد ذاتاً وصِفَه	وفعلاً أيضاً عند أهل المعرفة
وكونه مطابقَ العنوان	بالذات عينُ الكون في الأعيان
وليس في ثبوته لذاته	غناه عن جميع حيثياته

اشراك الوجود

الحق أن صحة التقسيم	علامة الشراكة في المفهوم
ووحدة النقيض خير شاهد	فواحدٌ أيضاً نقيض الواحد
ولا يزول القطع بالوجود	بالشك في ماهية الوجود
وليس ما في الكون إلا آيه	والاتحاد مقتضى الحكايه
إذ لا تحاكي كثرةُ بالذات	عن واحد في الذات والصفات
وليس في الشراكة من تشبيهه	والظل لا يبلغ شأن ذيه

زيادة الوجود على الماهية

لا ريب في زيادة الوجود	معنى على ماهية الوجود
وإنما الوحدة والعينية	في الذهن والخارج في الهوي
لسلبه عنها بسلب ذاتي	ولافتقاره إلى الاثبات
والسلب لا ينفى سوى العينية	لصحة السلب مع الجزئية
ومورد البحث هي الشخصية	فبيطل الشائع بالكلية
ولا نفكها لدى التعقل	عن الوجودين بلا تعمل
ثم اتخاذ الكل ليس يعقل	إلا محالاً وكذا التسلسل

الواجب لا ماهية له

ليس لذات الحق حد ماهوي	بل ذاته نفس وجوده القوي
والعرضي دائماً مُعَمَّلٌ	فيلزم الدور أو التسلسل

حقيقة الوجود تشكيكية واحدة

حقيقة الوجود حقاً واحده	ووحدة المعنى عليها شاهده
وليست الوحدة ماهوية	جنسية نوعية صنفية

وليست الوحدة أيضاً بالعدد	بل هي ظل وحدة الحق الأحد
وهي على وحدتها بسيطة	لها مراتب بها محيطه
ومابه التشكيك والتشريك	عين الوجود ماله شريك
وقيل بل حقايق مغايره	ووحدة الكثير منه ظاهره
ومن يقول أنها ذات حصص	فليس بالمعنى الأعم بل أخص
لأنها في هذه الطريقه	تجليات نير الحقيقة

إثبات الوجود الذهني

لشيء نحو ان من الظهور	فمنه عيني ومنه نوري
وليس للمحال والمعدوم	مطابق في خارج المفهوم
وهكذا عوارض الماهية	كالوحدة الصرفة والكلية
فالعلم بالكل وجود الكل	في النفس لكن بوجود ظلي
وليس الاعتبار بالمفهوم	في الحكم إيجاباً على المعدوم
بل اعتبار الفرض والتقدير	وأنه نحو من الحضور
وليس فيه وحدة الاثنين ^(١)	ولا قيامه بموضوعين

(١) كما عن المدقق الطهراني في محجته .

فانه العارض للماهية	وليس من عوارض الهويّة
وليس يقتضي انحفاظ الذات	الجمع بين المتقابلات
إذ ماله تقابل بالذات	ما كان بالشائع لا بالذاتي
فالعلم بالجوهر كيف وعرض	والجوهر المعلوم كيف بالعرض
بل هو عقل عاقل معقول	وليس في النفس له حلول
وقيل ^(١) لا كيف على المرسوم	والعلم من مقولة المعلوم
وصح في الاول دون الثاني	فانه مخالف البرهان
والانقلاب ليس بالسديد ^(٢)	إلا على إصالة الوجود
ولا يصح الالتزام بالشبح ^(٣)	فانه إنكار ما قد اتضح
والشبح اللازم للهويّة	فلم يكن مطابق الكيفية
والفرق ^(٤) بالقيام والحصول	قول به وليس بالمعقول

(١) كما عن المحقق الدواني .

(٢) كما عن السيد السند .

(٣) كما عن جماعة من الحكماء .

(٤) كما عن القوشجي .

إذ ليس ما هناك موجودين ولا اتحاد للمقولتين
وليس للحصول في المجرد معنى سوى الحلول بالتجرد

المعقول الأول والثاني عند الحكم والميزاني

ما كان في العين له عروض	فالصدق فيها لازم مفروض
وحيث لا عروض في التعقل	فذاك معقول بوصف الأول
وماله العروض في العقل أعم	من حيث صدقه وإن خص وعم
فكل معقول يسمى الثاني	بالصدق في العقل لدى الميزاني
وبالعروض فيه والتعميم	في صدقه الثاني لدى الحكم

تقسيم الوجود والعدم إلى المطلق والمقيد

الحق أن مطلق الوجود	يوصف بالاطلاق والتقييد
والمطلق المحمول في القضييه	على الوجود أو على الماهيه
والعدم المطلق سلب المطلق	مضافاً ومحضاً بقول مطلق
والربط في الهليّة المركبه	مقيد حيث تكون موجبه
وسلبه مقيد من العدم	لاربط سلبه ولا المعنى الأعم

الأحكام السلبية للوجود

إن الوجود في تطوراته	أمرٌ بسيطٌ بتمام ذاته
فانه بمقتضى المقابلة	مقابل للعدم البديل له
فليس ذاته عدا طرد العدم	فهي بسيطة على الوجه الأنم
من دون حاجة إلى مقوم	في ذاته ولا إلى مقسم
للخلف في الأول بالوجدان	والانقلاب بين في الثاني
وحيثما يمتنع التحليل	فطلق التركيب مستحيل
وكل ما يعرض للماهية	بالذات منفي عن الهوية

تكثر الوجود بالتشكيك وبالماهية

لا يتكرر الوجود وحده	إلا بما ليس ينافي الوحده
ففي الوجود كثرة نوريه	بالذات كالعوالم العقليه
فانها مراتب مشككه	فذاتها فيما به مشتركه
وامتنع التشكيك في المعاني	وليس فيه للوجود ثان
فانها بذاتها تختلف	وليس فيها ما به تأتلف
وكثرة أخرى له بالعرض	فانها كثرة أمر عرضي

ووحدة الحقيقة العينية تجماع الكثرة في الماهية
إذ ليس في الوجود للماهية تخلل فكيف الاثنينية
المعدوم ليس بشيء

بالذات لا ثبوت للماهية وحيث لا ثبوت لاشيئيه
بل الثبوت يتبع الهويّه عينية تكون أذهنيه
وليس للعلم بها في الأزل شهادة لما يرى المعتزلي
إذ صفة العلم بها لا تقتضي ثبوتها بالذات بل بالعرض
وأنها واجدة لذاتها في العقل كالأمكن من صفاتها
ولا ينافي الوصف بالضروره فانها ما دام بالضروره
وليس للمعدوم في الإخبار عنه سوى الفرض والاعتبار
والعقل قد قضى بنفي الواسطه والشبهات كلها مغالطه
إذ الوجود نفسه الوجود فهو بنفس ذاته موجود
وليس ما يعرضه الكليه في الذهن آيياً عن الشخصيه
وليس في الجنس البسيط الخارجي

تقوم بنوعه في الخارج

عدم التمايز في الاعداد

لا ريب في وحدة مفهوم العدم إلا إذا كان بغيره استتم
وليس للمفهوم من مصداق له تمايز على الإطلاق
إذ يقتضي التميز التعينا فاللا تناهي فيه عاديتنا
وحيث ليس ميزه معتمولا فليس علة ولا معلولا

امتناع إعادة المعدوم

وجود كل شيء الهويّ وهي مناط ذاته الشخصيه
فلا وجودان لذات واحده ووحدة الذات عليه شاهده
ومنه لا تكرار في التجلي إذ التجلي بوجود فعلي
وليس للمعدوم ذات أبدا واخلف من جواز عوده بدا
بل قيل في رجوعه لأيسه لزوم كون الشيء قبل نفسه
وجاز أن يوجد من كتم العدم مماثل المعاد مثل ما انعدم
ورفعُ الامتياز وجه منعه ووضعهُ مستلزم لرفعهِ
وعود شيء يقتضي عود العلل على النظام في الثواني والأول

وليس نشر البدن الرميم	وحشره إعادة المعدوم
ولا انعدام عند تلطيف البدن	بل عينه باقية على وجه حسن
والنشآت كلها منازل	للقيض وهو للصعود نازل
ومقتضى الخروج من حدٍ إلى	حدٍّ هو البقاء عند العقلا
والامتناع لازم الهويّة	لا لازم الماهية الكليّة
والاحتمال مقتضى الامكان	لا الجزم بالشيء بلا برهان

دفع شبهة المعدوم المطلق

العدم المطلق حتى الذهني	لا يمنع عن وجوده في الذهن
إذ البديل للوجود ليس ما	يكون عنواناً وذاتاً عدماً
لكنه لا فرد للمعدوم	ولا له حكم على المفهوم
ولا على ثبوته بالشائع	إذ هو خلف أو خلاف الواقع
بل هو عنوان لذات باطله	مفروضة الثبوت عند العاقله
والحكم باعتبار تلك الذات	وهي مناط النفي والاثبات
والحمل فيه لا بنحو البتّ	فان عقد الوضع غير بتي

مناط الصدق في القضايا

مواطن صدق نسبة القضية	خارجها إن تك خارجيه
كذا الحقيقية في المشهور	بمقتضى التحقيق والتقدير
وجاء نفس الأمر في الذهني	وعاء صدق النسبة الحكميه
لكن نفس الأمر ليس يقتضي	نحو أمن الثبوت إلا العرضي
وليس للذاتي مدخليته	بل هو كالقضية الحينيته
وقيل نفس الأمر عقل جامع	وهو لكل ما سواه واقع
لكنه لا لخصوص الصادقه	فكيف تختص بها المطابقه
إذ فيه مع وحدته كما اشتهر -	كل كبير وصغير مستطر
وقيل في الكاذب إدراك فقط	إذ لا يسوغ منه تصديق الغلط
وليس علم العقل بانفعالي	بل هو فعلي بلا إشكال
وحيث أنه وجود كلي	فهو بنفسه وجود الكل

والكل من حيث الوجود لا العدم

هناك موجود على الوجه الأتم

فالكذب لا بجده موجود فيه وإلا لزم التقييد

أقسام الجعل وما هو معمول بذاته

الجعل للشيء بسيطاً يُعرف	وجعل شيء شيئاً المؤلف
وليس جعل الذات ذاتاً يُعقل	إذ ليست الذات لها التخلل
كذلك لا يُعقل جعل الذاتي	أو عرضي لازم للذات
ولا كذلك العرض المفارق	فإن إمكان الثبوت فارق
والحق معمولية الوجود	بالذات لا ماهية الوجود
لوحدة المفاض والافاضه	ذاتاً بلا ريب ولا غضا ضنه
وأن معمولية الماهية	تستلزم الضرورة الذاتية
إذ لازم التقرر الوجودي	لذاتها ضرورة الوجود
ومقتضى تقرر الذات فقط	جعل الوجود ليس ماسواه فقط
ويلزم التشكيك في الماهية	وهو محال لا كذا الهويّة
وجعلها عين التعلقيّة	لذاتها بجاعل الماهيّة
فذلك كالذاتي للمقوله	مع أنها بدونه معقوله
كذلك بالحققة العينية	تكثر الماهية النوعية

وليس بين الذات والمجمول	الحملُ إلا وُلِّيَ بالمعقول
وليس من مقولة المضاف	كل مقولة لدى الانصاف
ولا انحصار قط للسكلي في	فرد بلا جعل الوجود فاعرف
والانصاف باعتبار العقل	فليس ذاتاً قابلاً للجعل

تقسيم الوجود إلى المحمولي وغيره

ثبوت شيء كونه المحمولي	وهو على قسمين في المعقول
فرابطي ناعتي يقتضي	ثبوته لغيره كالعرض
وثابت لنفسه كالجوهر	وعنه بالنفسي فليعتبر
وما عدا الحق به موجود	وهو بنفسه له الوجود
وما هو المعدود في الروابط	فهو وجود رابط لا رابطي
وخص بالهلية المركبه	مالم تكن سالبة بل موجبه
وهو وراء النسبة الحكميه	مناطق الاتحاد في القضية
والكل في جنب الوجود المطلق	بالذات عين الربط والتعلق
ففي قبال ذاته القدسيه	روابط ليس لها نفسيه

مواد القضايا وجهاتها

كيفية النسبة واقعية	وقد تُسمى عنصر القضية
وفي اعتبار العقل تدعى بالجهة	تسمية اللفظ بها متجهه
وهي ضرورة ولا ضروره	في النبي والثبوت بالضروره
وليس شيء علة لنفسه	لا لانعدامه ولا لأيسه
بل إن يكن مطابق الموجود	بذاته فواجب الوجود
وممكن إن كان لا بذاته	بل باعتبار بعض حيثياته
ويوصف الوجود أيضاً بهما	غنىً وفقرًا في كلام الحكماء

الجهات اعتبارية

وليست الجهات في الذهن فقط	ولا لها مطابق في العين قط
وجودها الرابط في الأعيان	والرابطي منه في الأذهان
فالحق أن مقتضى المقابله	(إمكانه لا) غير (لا إمكان له)
وهكذا رفع الوجود الرابطي	ليس تقيضاً للوجود الرابط
وفرض عينيتها في الممتنع	خلف وليس ربطها بممتنع

واختلف في الممكن والتسلسل يقضي بكل منهما التأمل
كذا الوجوب إن يكن في العين فمقتضاه أحد الأمرين

أقسام الجهات

ويوصف الكل بوصف (الذاتي)	عند اعتبارها لنفس الذات
وماعد الامكان (غيرياً) يقع	وفيه لانقلابه قد امتنع
ويوصف الجميع (بالقياسي)	والفرق واضح بلا التباس
إذ لا اقتضاء في القياسي كما	يكون في الغيري عند الحكم
بل الملاك محض الاستدعاء	طوراً وطوراً عدم الإبقاء
وباعتبار اللازم المحال	تدعى (وقوعياً) في الاستعمال

(مباحث خاصة بالامكان)

منها :

ومعنى الامكان لدى العموم عم	فانه سلب ضرورة العدم
لكنه بالنظر الخاصوي	سلب الضرورتين بالخصوص
وثالث وهو أخص منهما	سلب الضرورات جميعاً فاعلم

وليس للامكان الاستقبالي في نظر التحقيق من مجال
ومنها :

ليس من العوارض العينية إمكان شيء وكذا الذهنية
بل العروض فيه بالتحليل ليس إلى سواه من سبيل
ومنها :

وحيث أن طبعه اللا اقتضا والسلب فيه عندهم تحصيلي
لا يقتضي مقتضياً ومقتضى من دون إيجاب ولا عدول
ومنها :

والاحتفاف بالضرورتين لا يأباه إذ لا يقتضي المقابل
ومنها :

والافتقار لأزم الامكان بل هو عينه إذا ما قد نسب
من دون حاجة إلى البرهان إلى الوجود كالغنى فيما يجب
والقول بالبخت والاتفاق مع فطرة العقل في شقاق
وقيل : يستلزم سلب الشيء عن نفسه . وليس ذا بشيء
إذ ليس جعل الشيء بالمولف بل هو بالذات بسيط فاعرف

فنفية يفيد نفي الذات	لا سلبها عن نفسها بالذات
ولا اجتماع المتناقضين	يلزمه ، كلا ، ولا المثلين
لوحدة الحصول والتحصيل	بعين طرد العدم البديل
وليس للتأثير والعليه	مطابق وصورة عينيه
وكونها الرابط في الخارج لا	يوجب محذوراً ولا تسلسلا
ومنها :	

لا فرق ما بين الحدوث والبقا	في لازم الذات ولن يفترقا
كذا الوجود الرابط التعلقي	ينافي الاستقلال في التحقق
ولا يقاس بالمعدّ الفاعل	فانه عقلاً قياس باطل
ومنها :	

وعلة الحاجة في الماهية	إمكانها وهكذا الهوية
وليس للحدوث من عليه	فانه كيفية الاتية
فلا يجوز سبقه بالذات	على الوجود لامتناع ذاتي
وعلة الحاجة علة الغنى	إذ الوجود بالوجوب اقترنا

والفقر والغنى هما سَيَّانِ	في مقتضى الوجوب والامكان
إذ الوجوب علةٌ، لا قدمه	في ثبوت الفقر يغنى عدمه
والعدم السابق للحادث لا	يستلزم الدور كما قد أشكلا
فانه بنفسه شرط الأثر	وقيده في دخله لا يعتبر
وليس شرطاً حيث لا يقارنه	لا أنه مقابل يباينه

نفي الأولوية الذاتية والغيرية

العقل حاكم على الماهية	بسلب الأولوية الذاتية
بل حيث لا ثبوت للماهية	لا يعقل التأثير والعلية
ويستحيل أن يكون الذاتي	بفرضه مقتضياً للذات
كذلك الأولوية الغيرية	لا تقتضي الوجود للماهية
فانها بالفرض مع رجحانها	من قبل الغير على إمكانها
فصح ما إلى الحكيم قد نسب	لا يوجد الشيء إذا ما لم يجب

الامكان الاستعدادي

لكل ما في العالم الجسماني يكون نحوان من الامكان

فنه إمكان يسمى (الذاتي)	وهو الذي يعرض نفس الذات
ومنه ما يدعى (بالاستعدادي)	يتبع عدة من المبادي
وليس الامكان بمعنى القوة	بل هو من أوصاف ما بالقوه
فتلك كيفية أمر عيني	وذلك عين الاعتبار الذهني
وتلك للقابل وصف ظاهر	وخص بالمقبول ذلك الآخر
وليس للامكان الاستعدادي	ميز بضعف فيه واشتداد
أو بزواله أو الفعلية	فانه حيثية عقلية
بل هي من صفات الاستعداد	بالذات لا الامكان الاستعدادي

الحدوث والقدم

حدوث شيء كونه بعد العدم	وفي قبالة المسمى بالقدم
والعدم السابق بالزمان	يخصص الحدوث بالزماني
وما يكون سبقه بالذات	يوجب عنوان الحدوث الذاتي
هو الملاك دون سبق السبب	فانه عن الحدوث أجنبي
كذا الذي إلى الوجود ينسب	لكونه لا شيء لولا السبب

والعدم الأول بالمباين	يوصف والأخير بالمقارن
وقيل للخلق حدوث دهرى	لسبقه حقيقة بالأمر
فيقتضى اللاحق سبق العدم	بمقتضى ترتب العوالم
ومقتضى طولية السلاسل	ليس سوى تفاوت القوابل
وليس بينها انفكاك فالعدم	مجامع لها فلا يأبى القدم
والحق أن العالم الجسماني	عقلا ونقلًا حادث زماني
إذ مقتضى تجدد الطبائع	حدوثها الثابت في الشرائع
فهي لها في كل حد عدم	وليس للمجموع منها القدم
إذ ليس للكل وجود آخر	فالكل حادث وهذا ظاهر
لكنه تجدد المقاض لا	يأبى دوام الفيض عند العقلا
وليس معنى للحدوث الاسمي	مع قدم الوجود غير الاسم

مرجح حدوث العالم فيما لا يزال

ليس الحدوث صفةً عينيه	بل هو كالذاتي للهويه
فجعلها جمل حدوثها بلا	مخصص إذ لم يكن معللا

والوقت عند بعضهم مخصّص وهو كغيره فلا يخصّص
 كذا الارادة الجزائية لا تعقل بل تستلزم التسلسلا
 وهكذا المصلحة المرجّحه إذ ليس ترك الجود فيه مصلحه

أقسام السبق واللاحق

والسبق بالزمان والعلية والسبق بالزمان والعلية
 ومنه ما يدعى بسبق شرفي ومنه بالسرم مدو الدهر صف
 والسبق بالحق وبالحققة زيادة دقيقة رقيقة
 وكل ما للسبق من حيثيه يكون للحق والمعيه
 والسبق بالذات لدى الاعلام ليس بنفسه من الاقسام
 بل جامع للسبق بالعلية والسبق بالطبع وبالماهيه
 والسبق بالرتبة منه حسي ومنه عقلي بغير لباس
 فنه وضعي ومنه طبيعي ترتيبه لا سبقه بالطبع
 وخص مثله بالانقلاب أخذاً من الباب إلى الحراب

ملاك السبق بأقسامه

إن ملاك السبق في الزماني عين ملاك السبق في الزمان

السبق واللاحق ذاتيان	لكن في هوية الزمان
مالهما سوى الزمان مقتض	وفي الزمانيّ هما بالعرض
ملاكه الضرورة الذاتيه	والسبق واللاحق بالعليه
للسبق بالطبع لدى أهل النظر	كذلك إمكان الوجود يعتبر
لما له تقدم بالرتبه	والمبدأ الملاحظ عند النسبه
ثبوتہ المعروف بالتقرر	واعتبروا للسبق بالتجوهر
لما له تقدم بالشرف	والفضل لاختيار أمر فاعرف
للسبق بالسرمه أو بالدهر	والواقع المحض ونفس الأمر
والشأن للتقدم الدقيق	ومطلق الثبوت للحقيقي

القوة والفعل وأقسامهما

للشأن والقدره تأتي القوه
وفي قبال الضعف واللاقوه
وهكذا للصفة المؤثره
وهي نعم القدره المفسره
وشأنها القبول في المنفعل

والحفظ أيضاً أو خصوص الأول

فتارة مثل هيولى الفلك	قوة أمر خاص كالتهحرك
وتارة كقوة الحيوان	تقبل عدة من المعاني
وقد يكون شأنها القبول	لكل أمر كاهيولى الأولى
وقوة الفاعل مثل القابل	فى كل ما مرّ بلا تفاضل
وما يكون مبدأ التأثير	فقد يكون مبدأ الكثير
وقد يكون مبدأ الواحد عن	شعوراً ولا عن شعور فاعلمن
ففاعل الواحد عن إدراك	ما هو كالنفوس للأفلاك
وعادم الشعور مما قد مضى	إن فقد التقويم يدعى عرضاً
وفى البسيط إن يكن مقوّمًا	كلما والنار طبيعة سما
وصورةً نوعية إن كان فى	مركب كما يراه الفيلسفى
وفاعل الكثير عن شعور	كقدرة الحيوان فى المشهور
ومنه ما كان بلا التفات	وذاك مثل قوة النبات

سبق القوة على الفعل وعدمه

الفعل مشروط بنفس قدره ليس بسبقها عليه غيره

وإن تكن سابقة بالذات بل بالزمان دائماً الأوقات
 وليس سبقها عليه يقتضي في صفة القوة للتبعض
 إذ ليست القوة إيجابيه بل هي ما يقابل الفعلية
 ولا تقاس القوة الفعلية بالانفعالية في المعية
 إذ ما به القوة والفعل معا في الانفعالية لن يجتمعا
 والسبق للقوة لا ينافي تقدم الفعل لدى الانصاف
 إذ قوة الشيء على شيء لها فعليتان مبدأً ومنتهى

الماهية ولواحقها

ماهية الشيء كما نراه هو المقول في جواب ماهو
 وليس دعوى الحصر في الجواب عن الحقيقة بالصواب

إذ ليس شرح اللفظ معنى الشارحه

كما به تقضي النصوص الواضحه

وهي مع الوجود بالحقيقه موسومة بالذات والحقيقه^(١)
 وكلها من خارج المحمول يوصف بالثاني من المعقول

(١) تدعى باسم الذات والحقيقة : نسخة بدل .

وإنها واجبة في ذاتها لمحض ذاتها وذاتياتها
 وما سواها ليس عين الذات ولا مقوماً لها كالذاتي
 فصح سلب المتقابلات سلباً بسيطاً عن مقام الذات
 بل قيل لا تقييد للسلوب وإنما التقييد للسلوب
 فهذه السلوب غير موجبه رفع التقيضين ولو في المرتبه
 لكن في العوارض الذاتيه يقدم السلب على الحيثيه
 وليس حيثية كل عارض حيثية الذات بلا معارض

اعتبارات الماهية

الشيء إن قيس إلى سواه له اعتبارات بمقتضاه
 وهي بشرط الشيء أو بشرط لا أولاً بشرط الشيء فيما عقلا
 وليس معنى اللابشرط المقسمي إلا المقيس منه دون المبهم
 والمبهم الخالي عن القياس إلى سوى الذات بلا التباس
 واللابشرط ليس بالمقسم قط إلا بتلك الاعتبار فقط
 وما هو القسمي منه مطلق عما عداها وبه يفترق
 هو الطبيعي بقول الحكماء لا ما يسمى مقسماً أو مبهما

وليس ذهنياً كما قد اشتهر	إذ ليس الاعتبار قيد المعتبر
والاعتبارات لها المقابلة	لا كل ما يكون الاعتبار له
وللطبيعي حصص عينيه	تطابق الموصوف بالكلية
وفي الوجود تابع لما وفي	لوازم الوجود أيضاً فاعرف
وهو بنفسه له الكلّية	في الذهن لا الهوية الذهنية
ولا تقاس الحصة العينيه	في الصدق والتطبيق بالذهنية
إذ موطن التطبيق في العقل فقط	وليس للخارج حظ منه قط

بعض أحكام أجزاء الماهية

إن الهيمولي هي عين الجنس	من حيث ذاتها بغير لبس
كذلك الصورة عين الفصل	لا فرق ما بينهما في الأصل
والفرق بينها بالاعتبار	ومنه الاختلاف في الآثار
فبدأ الجنس الطبيعي إذا	لوحظ لا بشرط جنساً أخذاً
وهي هيمولي إن يكن بشرط لا	ومبدأ الفصل كما قد فصلا
وليس للواحد من جنسين	عرضاً بل لا ريب ولا فصلين

وربما لا يعلم المقوم بل قال قوم لا يكاد يُعلم
 فلازم الفصل مكان الفصل يؤخذ تعريفاً به للأصل
 وربما يُوضع لا زمان في موضع فصل الشيء إذ لم يعرف
 ولازم الفصل يسمى المنطقي وهو اصطلاحاً غير ما في المنطق
 ومبدأ الفصل هو الحقيقي كجوهر النفس على التحقيق

إن حقيقة النوع فصله الأخير

شيئية الشيء بعين الصورة وفصله الأخير بالضرورة
 وكل ذاتياته الطولية مطوية في الصورة النوعية

كيفية التركيب في الأجزاء الحدية

تعدد الاجزاء في المركبه في الذهن ثابت كما في المرتبه
 وهكذا في العين لكن بالعرض ولا كذا البسيط ذاتاً كالعرض

خواص الأجزاء

السبق للجزء على الكل وجب وذاك علة الغنى عن السبب
 وسبقه في عالم التقرر وهو ملاك السبق بالتجوهر

فباعتبار الذهن يدعى يننا وباعتبار العين صفه بالغنى
والكل مع أجزائه بالأسر واحدة ذاتاً بغير نكر
وباعتبار لهما التفابير بالسبق والحق وهو ظاهر
واللابشرط دائم السبق على كل الذي بشرط شيء عقلا

لزوم الحاجة بين أجزاء المركب

لا بد في المركب الحقيقي من نحو وحدة على التحقيق
فالافتقار بين جزءيه بدا إذ كل فعليين لن يتحدا
وصحة الحمل لأجل الوحدة لا لاعتبار اللابشرط^(١) وحده

التشخص

إن الوجود مابه التشخص ولا يكاد غيره يُشخص
إذ غيره ماهية كلية فضمها لا يقتضي الشخصيه
بل يقتضي التميز والتحصصا به التميز فارق التشخصا
فلا ترى شخصاً من الذوات ما لم يكن مشخصاً بالذات

(١) في نسخة (لا الاعتبار اللا بشرطي) .

أنحاء التشخيص

ما كان ماهيته هويته	ففي مقام ذاته شخصيته
كواجب الوجود بالذات فقط	وليس للممكن حظ منه قط
إذ الوجود فيه والشخصية	كلاهما يفاير الماهية
واختلفت مراتب الممكن في	حاجتها إلى التشخيص اعرف
فبعضها مجرد الامكان	يكفيه كالعقول بالبرهان
وبعضها لا يقتضي القبول	إلا مع الامكان والهيولى
مثل المدبرات للأفلاك	نفوسها الكلية الزواكي
وبعضها الآخر يحتاج إلى	مخصصات غير ما قد فصلا
مثل المواليد من العناصر	وهي ثلاثة بمحصر الحاصر
والنوع في هذا الأخير منتشر	وعندهم في الأولين منحصر

الوحدة والكمرة

عينية الوحدة للوجود	مشهودة عند أولي الشهود
فهي تدور حيثما يدور	ولا يساوي النور إلا النور
ولا تنافي وحدة الهويّة	تعدد المفهوم لا الماهية

وليس صدقه على الكثير صدقاً حقيقياً لدى البصير
 بل الحقيقي على الأحاد وغيره بفرض الاتحاد
 وهي من الكثرة في التعقل أعرف كالكثرة في التخيل
 إذ كثرة المحسوس في الخيال والعقل للوحدة والارسال
 فصيح ما في كتب القوم رسم إذ قيل: (الوحدة ما لا ينقسم)

تقسيم الوحدة

الواحد الحق لدى التحقيق أحق باسم الواحد الحقيقي
 إذ جهة الوحدة عين ذاته كما عدا الوحدة من صفاته
 وكل وصف ناعتي ذاتي مبدأه عين تمام الذات
 ثم الحقيقي على الرسوم يوصف بالخصوص والعموم
 والواحد الشخصي أعني العددي

هو الخصوصي الذي به ابتدي
 فنه ما بذاته لا ينقسم وضعي أو مفارق كما رسم
 وما هو الوضعي مثل النقطة فانها بذاتها منحطة

والعقل والنفس مفارقان	فكيف بالقسمة في الاعيان
ومنه ماله قبول القسمة	كالجسم والمقدار فاحفظ رسمه
فالكم للقسمة ذاتاً مقتضٍ	والجسم قابل لها بالعرض
وما هو الواحد بالعموم	إن كان في مرتبة التقويم
فانه ذو وحدة ذاتيه	جنسية فصلية نوعية
وفاقد التقويم يدعى العرضي	كضاحك و كاتب وأبيض
والواحد الغير الحقيقي عُرِفَ	بماله واسطة اذا وُصِفَ
وباعتبار الاشتراك في الجبه	له اسامٍ عندهم متجهه
مجانس مماثل في الجنس	والنوع فاحفظه بغير لبس
ثم مشابه مساوٍ رُسِمَا	للكيف والكم نخذ منظمًا
في الوضع والمضاف ما يناسب	موازٍ أو مطابق مناسب
ثم الكثير في قبال الواحد	في كل ما مرَّ بقول واحد

الاتحاد والهوية

صيرورة الذاتين ذاتاً واحده خلف محال والعقول شاهده

وليس الاتصال بالمفارق	من المحال بل بمعنى لائق
كذلك الفناء في المبدأ لا	يعني به المحال عند العقلا
إذ المحال وحدة الاثنين	لا رفع لئلا يسته في البين
والصدق في مرحلة الدلالة	في المزج والوصل والاستحالة
فالحمل إذ كان بمعنى هو هو	ذو وحدة وكثرة فانتهوا

تقسيم الحل

الحمل منه أولي ذاتي	بالاتحاد في مقام الذات
والجمع والفرق بالاعتبار	كما به نص أولوالبصائر
فالذات في الموضوع والمحمول	تلحظ بالاجمال والتفصيل
كالحد والمحدود حيث اتحدا	ذاتاً وباللحاظ قد تعددا
ومنه حمل متعارف كما	يوصف بالشائع عند الحكماء
وإنه اتحاد مفهومي	هوية في الذهن أو في العين
وإن يكن بالذات أو بالعرض	فالكل حمل ثانوي عرضي
لحمل ذاتي على ذي الذاتي	بالذات وهو شائع لا ذاتي
وحمل معنى عرضي بالعرض	والميز ما بين الجميع مفترض

وليس في المتصل الواحداني مصحح للحمل بالوجدان
إذ ليس فيه وحدة معتبره طوراً أو طوراً لا ترى المغايرة

تقسيم آخر للحمل

إن حمل الوصف كزيد خاطي فحمله بوصف بالتواطي
وباعتبار مبدأ المشتق حمل بالاشتقاق في الأحق
وليس حمل وصف اشتقائي في الاصطلاح حمل الاشتقاق
وما هو المحمول بالحقيقة ما بالموطاة نخذ بحقيقته

بعض أحكام الوحدة

من زعم الواحد أنه عدد لعله أراد أنه يُعد
كيف وللم قبول القسمه وليس للواحد هذى القسمه
بل هو مبدأ يقوم العدد وهو له ، لغيره لا يستند
إذ في سواه وصمة الترجيح بلا مرجح على الصحيح
له بضمه إلى الأشباه مراتب ليس لها تنسأه
والميز في المراتب المختلفه بنفس ما غدت به مؤتلفه
والواحد المحض مثال الواحد مبدأ كل غائب وشاهد

واللابشرط كالوجود المطلق نخذه مرقاة اليه وارتق

تتميم

لا حمل في قضية الهلية إلا بالاتحاد في الهويه
وإن خلا عن الوجود الرابط إذ ليس هذا بالملك الضابط
فليس في الهلية البسيطة تسلسل ولا به منوطه

التقابل وأقسامه

المتصوران في الذهن معا بهذه القيود ان يجتمعا
تخالف ووحدة متجهه من المحل والزمان والجهه
منه بدت حقيقة التقابل كما به امتاز عن التماثل
أنواعه أربعة كما اشتهر لكل نوع منه فصل مستطر

تقابل السلب والايجاب

تقابل الشيء ورفعهُ عُرف بالسلب والايجاب كما وصف
من تقابل الوجود والعدم تقابل الايجاب والسلب اعم
إذ يتقابل العمى واللاعى ولا وجودي يحاذي عدما

وليس في التقيض لل لازم مع	ملزومه إلا التنافي بالتبع
وكونه في القول والعقد فقط	حكم متين ليس فيه من غلط
إذ ليس للسلب ثبوت خارجي	فلم تكن نسبته في الخارج
والسلبُ مثلُ نسبة المقابلة	ثبوتُه في اللفظ أو في العاقله
وليس يخلو منه شيء أبدا	والحكم في مرتبة الذات بدا
وفي القضايا صفة بالتناقض	له شرائط بلا معارض
قد تنتهي عدتها للعشره	ووحدة الحمل غدت معتبره

تقابل العدم والملكة

سلب الوجودي عن القابل له	من أحد الأنواع للمقابل له
هو المسمى (قنية وعدما)	وعادم القوة يخلو منهما
وحيث أن السلب في المحمول	قيد يسمى العقد بالمعدول
وهو حقيقي لدى الحكيم	إن يكن القبول بالعموم
في الشخص أو في النوع أو في الجنس	
في وقتِه أو لا بغير لبس	

وخصت الشهرة بالمختص قبوله بوقته والشخص

تقابل التضايف

تضايف المعقول بالقياس	نوع تقابل بلا التباس
هذا هو المشهور في العلوم	لكنه ليس على العموم
إذ ليس في العاقل والمعقول	تقابل عند أولى العقول
كذلك في الحب والمحبوب	أليس حب النفس بالمرغوب
بل ما قضى البرهان بامتناعه	لا أنه بمقتضى طباعه
وصح صدقه على التقابل	كذا على التضاد والتماثل
لكن على الذاتي منها يُحمَلُ	ليس على الشائع منها يعقل
والأمر في اندراجها بالعكس	يندرج الشائع تحت الجنس

تقابل التضاد

تقابل التضاد فيما امتنعا	لغاية الخلاف أن يجتمعا
هما وجوديان عند الفلسفي	وعند غيره أعم فأعرف
وليس في الأجناس بل في كل ما	ليس له جنس قريب فأعلما

والخير والشر بغير مَين	ليسا بمجنسين ولا ضدّين
وحيث أن النوع عين الفصل	فأتحدا وصفاً بغير فصل
وباعتبار غاية التباءد	ليس ل ضد غير ضد واحد
ووحدة الموضوع شرط آخر	فيخرج الجوهر وهو ظاهر
وقيل بل يكفيه وحدة المحل	فليس للخروج منه من محل

تتميم

تقابل الواحد والكثير	أمر خفي عادم النظير
لا لهما تكافؤ المضاف	ولا هناك غاية الخلاف
وكيف والكثرة بالأحاد	ويستحيل ذاك في الاضداد
وليس شيئاً منهما سلبياً	والحصر فيها قد بدا جلياً
بل متخالفان في المفهوم	لا متقابلان بالرسوم
لكن تعدد الاحاظ يقتضي	تقابلاً بينهما بالعرض
فالواحد الملحوظ منضمّاً إلى	أمثاله يقابل البشرط لا

مباحث العلة والمعلول

مصدر كل شيء او مقومّه	علته والافتقار يلزمه
كذا انعدام الشيء بانعدامه	لا أنه الداخِل في قوامه
وما به الصدور فاعل وما	لأجله الصدور غاية سما
وما به الفعل بنحو القوّه	فهو هيولاه نخذ بقوه
وما به بالفعل فهي الصوره	والحصر فيها صح بالضروره
والشرط من مصححات الفاعل	او هو من متمات القابل

أقسام العلة الفاعلية

ما كان فعله بميل طبيعي	بلا شعور فاعل بالطبع
وفاعل بالقسر إن كان بلا	ميل طبيعي وعلم فعلا
وفاعل بالجبر والتسخير	فاقد الاختيار لا الشعور
وليس شأنية الاختيار في	غير الأخير وهو فارق وفي
وفاعل بالقصد والاراده	عن غرض يوصف بالزيادة

فانه الفاعل — بالعباده	وان يكن في علمه الكفايه
زيادة العلم كما قد اشتهر	وليس شرطاً عند تدقيق النظر
بالفعل فالفاعل كان بالرضا	وان يكن رضاه محضاً قد قضى
عن نحو علم بالنظام الكامل	وليس شرطه خلو الفاعل
مع الرضا عند أولي الدرايه	فربما تتحد العنايه
فليس قسماً في قبال الكل	كذلك الفاعل بالتجلي
بل بالرضا أيضاً على وجه أتم	هو العناي بمعناه الأعم
فليس بالدقة من علمه	لكنه إن خص بالصوفيّه
بينهما حقيقة العينيّه	والذات مع شؤونها الذاتيه
في ذاته وهو على الله شطط	ففعله تشأ أن الذات فقط

نحو فاعليته تعالى مجده

الحق فاعل لدى المعتزله	بالقصد والداعي إلى مافعله
وهو بلا دواعي بقول الأشعري	ليس الجزاف عنده بمنكر
وفاعل بعلمه العناي	بوجهه الخاص لدى المشائي

وبالرضا في مسلك الاشراق	بما يراه لا على الاطلاق
وبالتجلي لا على المعروف	بل بتشأن يراه الصوفي
وكلها بحدها مطروحه	لكن لكل وجهه صحيحه
والقصد فيه عندنا هو الرضا	فالحق مرضى وراض ورضا
وعلمه بالذات عين الذات	كذا الرضا وسائر الصفات
وهو تعالى غاية الغايات	ليس سواء غاية بالذات
ففاعل بالقصد وهو الغايه	وقصده رضاه والعنايه
كذا هو الفاعل بالتجلي	اذ منه ذاتي ومنه فعلي
ومبدأ الكل وجود كلي	بذاته له التجلي الفعلي

تمثيل لفاعلية النفس

كل القوى وجودها في النفس	وجودها لها بغير لبس
كذا تصوراتها موجوده	بذاتها فهي لها مشهوده
فالنفس كالفاعل بالرضا لها	نحذه مبدأ لذاك المنتهى
وربما يؤثر الوجود فقط	كمن تخيل السقوط فسقط

من دون قصد ولحاظ غايه	فالنفس كالفاعل بالغايه
وفاعل بالقصد عن داع عرض	فالفاعل عن علم وقصد وغرض
والصالح الخير إن شر بدا	منه فكالفاعل بالجبر غدا
وفي الطبيعیه من قواها	بالطبع إن وافق مقتضاها
وما على اختلاف منها يجري	فالنفس فيه فاعل بالقسر

البحث عن الغاية

الفاعل الكامل عين الغايه	فانه المبدأ والنهيه
بلا تقدم ولا تأخر	علماً وعيناً فتبصر تبصر
والسبق واللاحق والغيريه	فيما يكون ناقص الهويه
فهو لذلك فاعل بالقوه	مستكمل بالغايه المرجوه

دفع الشكوك عن الغاية

لكل فعل غاية حتى المبعث	وهو خير في الخيال قد حدث
كذلك في العادي والجزاف	وفي الضروري لدى الانصاف
ينبعث الشوق عن التخيل	لغايه كما عن التعقل

بل مطلق اللذيد كالحيواني	والخير لا يختص بالعقلاني
دون الذي لم يتحقق سببه	والخير في كل بما يناسبه
غاية عقلية فيما فعلاً	فحيث لا مبدءاً ففكري فلا
والشوق نفس ما اليه الحركة	ولا تكون غاية الحركة
فائدة تعود للمشتاق	بل غاية الشوق على الاطلاق
جهالة عند اولي الدرايه (١)	والاتفاق المدعى في الغايه
لا الشخص بل به مؤداه وجب	فانه بمقتضى نوع السبب
وان يكن لنوعه بالعرض	بل هو ذاتي لشخص المقتضى
في مطلق الغاية مدخليه	وليس للقصد ولا الرويه
لولا لم تكن له نهايه	بل التروي بعد فرض الغايه
وغيرها توابع وزائده	وغايه الواحد ايضاً واحده
بالذات والباقي له بالعرض	فالبعض منها غاية للمقتضى
بلوغه قهراً إلى النهايه	وليس شرط ما تفيد الغايه
تنفك غايات عن الطبائع	بل للقصور او وجود المانع

(١) للجهول بالأسباب في البدايه : نسخة بدل .

فالموت والفساد والذبول ليس على خلاف ما تقول
بل في نظام الكل كل ما سبق فوائد مقصودة على الأحق

العلة الصورية

صورة شيء علة صوريه لا لهيولاه بل الماهيه
وصورة لما تحل فيه ليست لغيره لدى النبيه
وهي وإن راموا لها الحلولا شريكه العلة للهيولي
فالجوهر القدسي فاعل لها وهذه شرط لدى اولي النهي
وحيث أنه بها الفعلية فهي باطلاقها حرية
فلمفارقات ايضاً تعتبر بل قيل للعبدأ صورة الصور
وباختلاف ماله الفعلية جسمية نوعية علميه
تقال للهيئة والشكل كما لغيرها في كلمات الحكماء

العلة المادية

كل محل متقوم بما يحل فيه بالهيولي وسما
وحيث أنها محل الصورة فهي هيولاه على الضروره

وإنما تكون للماهية	من علل القوام كالصوره
لها القبول عند تدقيق النظر	من حيث ذاتها المطلق الصور
بلا اختصاص بالهيولى الاولى	بل هو شأن مطلق الهيولى
وعندم تنقسم الهيولى	بماله العموم وهي الاولى
وبالخصوص في هيولى الفلك	إذ نوعه منحصر كالفلكي
وغيرها بجملة من الصور	مثل المعصير هكذا قد اشتهر
أما الهيولى فبمعناها الأعم	لها انقسام غير ما مر وتم
فقد تكون بانفرادها بلا	تغير أصلاً بما قد فصلا
كاللوح حيث يقبل الكتابه	ذاتاً بلا تغير أصابه
وربما يزيد بالتغير	في جوهر الذات بأمر جوهري
وذاك كالمني للحيوان	إذ يقتضي شأناً عقيب شان
وربما ينقص بالتغير	كالخشب المنحوت للسري
وقد تكون بزيادة الصفه	وذاك مثل الشمعة المكيفه
وربما ينقص أمر عرضي	وذاك كالأسود عند الأبيض

وقد تكون لا بالانفراد وذاك كالأحاد للأعداد
إذ بانضمامها بلا تغيير كان لها مراتب الكثير
وما مع التغيير في الشؤون فذاك كالاجزاء للمعجون

الأحكام المشتركة بين العلل الأربع

لمطلق العلة أحكام كما قد فصلت في كلمات الحكم
جزئية تكون أو كليها وما له القوة والفعليه
ذاتية أو عرضية وما له الخصوص والعموم فاعلم
بسيطة تكون أو مركبة في قربها وبعدها مرتبة

بعض الأحكام المتعلقة بالعلة الجسمانية

تحدد القوى الطبيعية في وجودها وفعالها غير خفي
فهي بتلك الحالة الموصوفه بالمدمين دائماً مخفوفه
ومقتضاه عندنا التناهي في فعالها وذاتها بما هي
والوضع في مرحلة التأثير في مثلها شرط لدى البصير
إذ فعالها كذاتها وضعي فالوضع في تأثيرها مرعي

وحيث لا وضع فلا تأثير في مفارق لها تأمل تعرف
والأمر سار في الهيولى المبهمة وهكذا في الصورة المقومه

الأحكام المشتركة بين العلة والمعلول

إن تمت العلة فالمعلول	بلا تخلف له الحصول
وفي سواها ليس في التخلف	خلف بلا منع ولا تكلف
وليس يبقى بعدها المعلول	إلا المعدّ فالبقا معقول
والأحادي الذات ليس يقتضي	تكثر بالذات بل بالعرض
إذ ذاته حيثية عليه	فلم يحز تعدد حيثية
لذلك لا يصدر إلا الواحد	عن واحد والعقل نعم الشاهد
كذلك المعلول بالذات فلا	يقبل علتين عند العقلا
فإن معلولية المعلول	حيثية الذات بلا حلول
ولا وجوبان لو احسد لما	فيه من الخلف على ما علما
فغير معقول صدور الواحد	عن غير واحد بقول واحد
ثم من المسلم المقبول	تضاييف العلة والمعلول

ولا ينافي عدم العلية	في المتضايين بالكلية
والدور باطل ويكتفي في الوسط	علية الشيء لنفسه فقط
وليس للغاية من عليه	لنفسها كي تبطل الكلية
وجودها العلمي علة وما	في العين معلول بقول الحكماء
والقول في استحالة التسلسل	مفصل فنكتفي بالمجمل
وليس في أدلة الأصحاب	أجل مما قاله الفارابي
ومقتضاه ان كل السلسلة	في الحكم كالواحد لا علة له
إذ كل ما بالغير موقوف على	ما هو بالذات بحكم العقلا
فينتهي الكل على هذا النمط	حتماً إلى ما هو علة فقط
ومطلق القبول لا ينافي	حقيقة الفعل لدى الانصاف
بل التنافي بين الانفعال	والفعل لا غير بلا إشكال

(مباحث الجواهر والاعراض)

(تعريف الجواهر وأقسامه)

ما كان موجوداً ولا يفتقر	عيناً إلى الموضوع فهو جوهر
ثم المحل أن يكن له الغنى	عما هو الحال فموضوع هنا
فلا له ضد ولا اشتداد	في جوهر الذات كما أفادوا
ولا ينافي القول بالتشكيك في	وجوده عند الحكيم الفيلسفي
بل صح عندنا وقوع الحركة	في جوهر الطبيعة المشتركة
وأنه جنس مقوم لما	يكون تحتها وليس لازماً
فمنه عقلي ومنه نفسي	جسم وجزءاه بغير لبس
والعقل ذاك الجوهر المجرد	ذاتاً وفعلاً وبه يحدد
والنفس كالعقل هو المفارق	في الذات دون الفعل وهو فارق
والحال والمحل قد تقدما	والجسم بالجزئين قد تقوما

تعريف العرض

العرض الموجود في الموضوع	والتابع الناعت للمتبوع
وهو من العروض والحلول	فليس جنساً هو للمقولي
إذ العروض لازم الوجود	فليس بالذاتي للوجود
فما هو الحال هي المقولة	وهي من الطبائع المحمولة
أما المقولات فتلك تسع	كم وكيف جـدة ووضع
متى وأين فعل انفعال	ثم إضافة ، كذا يقال
وليست النسبة في النسبيه	جنساً لها فانها حرفيه
ولم تكن ماهية مقوله	ما لم تكن طبيعة محمله
وعند بعضهم تعد الحركة	أيضاً من الطبائع المشتركة
وعندنا نحو من الوجود	خارجة ذاتاً عن الحدود

الكم

الكم ماله قبول القسمة	بالذات لا بالغير فاحفظ رسمه
وقيل ما يمكن ذاتاً أن يعد	بواحد وهو له أحسن حد

فنه ذو حد فكم متصل	ومنه ما ليس له فنفصل
وذو اتصال منه ذو قرار	ذاتاً ومنه عادم القرار
وذو القرار منه كالعليمي	والسطح والخط لدى الحكيم
وعادم القرار كالزمان	وليس للزمان فيه ثان
واختصت الكمية المنفصلة	بالعدد المفروض أن لاحده
وليس للعروض والتقويم	ضدية فيه على العموم
وما يرى فيه من الضديه	فليس في حيثية الكمية
والاتصال ضد الانفصال	فالنوع كالفضل بلا إشكال
ولا ينافي عدم الضديه	في كل نوع أحسن الروية
ونفي الاشتداد لا ينافي	ثبوت مثله لدى الانصاف
وباعتبار ما يسمى سامياً	تناهي الابعاد غدا مسلماً
وبالموازة وبالتطبيق	وغيرها عند اولي التحقيق

الكيف

ما ليس فيه قسمة ونسبه بذاته كيف بغير ربه

ولا اعتبار للقرار فيه	إذ لا يعم الصوت بل ينفيه
أنواعه بحكم الاستقراء	أربعة في أحسن الآراء
فبعضها يختص بالنفوس	وبعضها يوصف بالمحسوس
وبعضها كيفية مدعوته	في الباب بالقوة واللاقوة
وبعضها ما يعرض الكمية	فهذه أنواعها الأصلية

الكيفيات النفسانية

ما يعرض النفس من الصفات	كيف حقيقي لها بالذات
أشرفها العلم على المشهور	وعندنا نحو وجود نوري
بل هو مطلق الحضور عندنا	كان الحضور واجباً أو ممكناً
كذا الحصولي أو الحضور	كلاهما نحو من الحضور
والاختلاف باختلاف الحاضر	بوحدة الحضور غير ضائر
فإن يكن معنى من المعاني	فهو حصولي لدى الأعيان
وإن تكن ذات لنفس ذاتها	فهو حضوري لدى أولى النعمي
كذلك المعلول عند العلة	يدعى حضورياً لدى الأجله

إذ كونه حيثية الربط فقط
 وحيث كانت علة للفعل
 كالعلم في الفاعل بالعناية
 والانفعالي هو العلم بما
 وما عداها بلا إشكال
 كعلم كل عالم بذاته
 ومنه واجب كعلم الواجب
 فنه جوهر كعلم العقل
 كذا من الجوهر علم النفس
 ومنه ما يدعى لديهم بالعرض
 وليس للموصوف بالاجمالي
 بل هو بالفعل بنحو الواحد
 والعقل مهما زيد في بساطته
 وعدت القدرة من صفاتها
 بل ربما تكون نفسانية

وليس في الحضور أقوى منه فقط
 سمي في اصطلاحهم بالفعل
 فانه يفيد تلك الغاية
 ليس بمعلول له إذ وسما
 ليس بفعل ولا انفعالي
 وكل ما في النفس من صفاته
 ومنه ممكن وغير واجب
 بذاته فهو وجود عقلي
 بذاتها فهو وجود نفسي
 وهو خلاف الحق حتى بالعرض
 للعلم بالقوة من مجال
 والجمع مقتضى الوجود وحده
 زيد على التحقيق في احاطته
 وليس لازماً لحد ذاتها
 وربما تكون جسمانية

فقوة النفس على أفعالها	كيفية تعد من أحوالها
وليس من صفاتها قوى البدن	إلا بالانطواء في وجه حسن
وما يصح معه الصدور	واللاصدور حدها المشهور
وليس في الواجب من إمكان	فلا يعم قدرة الرحمن
بل كونه بحيث إن شاء فعل	وهو كذا لذاته عز وجل
وعدت الإرادة المرجحة	كيفية بعد اعتقاد المصلحة
أو أنها نوع من العلم كما	في المبدأ الأعلى بقول الحكماء
والحق أنها على العموم	تغاير الصفات في المفهوم
مفهومها الحب على الإطلاق	ولا ينافي وحدة المصداق
والعقل في التعبير عنها قد قضى	بالشوق تارة وأخرى بالرضا
والحب فينا صفة نفسه	وفيه عين ذاته القدسية
وأخلق مبدأ لما يراد من	غير صعوبة على رأي قن
فبدأ أخير فضيلة وما	يستلزم الشر رذيلة سما
والأصل في الفضائل المهمة	شجاعة وعفة وحكمه
ويجمع الكل هي المعداله	يحوز الإنسان بها كماله

وهذه المنزلة الرفيعة	أخص مما هي في الشريعة
وهذه مراتب الأوساط	بنسبة التفريط والافراط
وكل حد وسط في البين	فضيلة بين رذيلتين
فالمخلق بين الجبن والتهور	شجاعة عظيمة في الخطر
وهكذا بين الخود والشره	صيانة وعفة مشتهره
وما هي الحكمة والنباهه	يقابل الحدة والبلاهة
وفي قبال الجور من كل طرف	عدالة لها نهاية الشرف

الكيفيات المحسوسة

ما كان محسوساً كما يقال	إما انفعالي او انفعال
واشتركا في الانفعال مطلقا	وفي الرسوخ والثبات افتراقا
فسمي الأول باسم الجنس	حيث خلا عن شبه ولبس
وباعتبار سرعة الزوال	يدعى الأخير باسم الانفعال

والنقص في اللفظ دليل النقص في

معناه من حيث الرسوخ فاعرف

وقيل ليس ما وراء الشكل
 فنه ما يكون كيفاً مبصراً
 واللون ثابت وليس النور
 والنور في المشهور كيف زائد
 ومنه ما يكون مسموعاً كما
 يحدث من تموج الهواء
 لاشك في وجوده التدرجي
 وقد يكون الصوت ذا كيفية
 وهي له كالفصل دون الكيف
 ينتظم الكلام منها ثم لا
 ومنه ملموس له أنواع
 والقول في تحقيق هذى المسألة
 اصولها حرارة محسوسة
 ثقل وخفة ، وما عداها
 ولازم الحرارة التفريق
 كيف ، وُردَ بامتناع الحمل
 كاللون والنور على ما اشتهر
 شرط الثبوت بل به الظهور
 وكونه جسماً خيال فاسد
 في الصوت بالتحقيق لا توها
 لقرع او قلع بلا مرأ
 وليس عين القرع والتموج
 توجب ميزه عن البقية
 سمي باعتبارها بالحرف
 كلام غيره بحكم العقلا
 وقد جرى في بعضها النزاع
 مفصل في الكتب المفصلة
 برودة رطوبة يبوسة
 كان الى الاصول منتهاها
 والجمع والتصعيد والترقيق

الوصل والفصل بلاصعوبه	وقيل إن لازم الرطوبه
والكل جيد لدى التأمل	وقيل بل سهولة التشكل
بالطبع ثقل ليس نفس الميل قط	ومتقتضى الميل إلى حد الوسط
ومنه قسري ومنه نفسي	والميل طبعي بغير لبس
يسري إلى الطبايع المشككه	وحيث كان مبدأً للحركة
يعرف من بسائط الطعوم	ومنه ما يوصف بالمطعوم
حرافة ملاحاة دسومه	تسعة أنواع لها معلومه
تفاهة عفوصة قبوضه	مرارة حلاوة حموضه
لكل واحد لديهم عمل	فالخار والبارد والمعتدل
لطيف او كثيف او معتدل	وما هو القابل والمنفعل
تنتج تسعة لها الوراثه	ثلاثة تعمل في ثلاثه
ليس لكل نوع اسم صالح	ومنه مشعوم هي الروائح
بانها طيبة أو منتنه	وإنما أنواعها مبينه

الكيفيات الاستعدادية

قوة الانفعال والمقاومة	كيف والاستعداد وصف وسمه
لا مطلق القوة بل كمالها	تقوى لاحدى الحالتين حالها
وليس ايضاً قوة اليجاد	داخلة في الكيف الاستعدادي
واللين منه لا من اللسيه	ولا من المختص بالكميه
وهو وجودي لدى العصابه	كما على التحقيق في الصلابه

الكيفيات المختصة بالكيات

ما اختص بالكم من الكيفيه	بالذات من عوارض الكمي
ويعرض الجسم بتلك الواسطه	وهو لهذا النوع خير ضابطه
والمستدير ثابت محقق	كالاستقيم عنه لا يفترق
وليس ما بينهما ضديه	بل متخالفان في النوعيه
والشكل ما أحاطت الحدود به	وهو مشكل لدينا فانتبه
بل هو نفس هيئه المقدار	كيف له بهذا الاعتبار
ومنتهى الحدين عند الملتقى	زاوية وهي على ما سبقا

والخلقة الشكل مع اللون فلا
والجمع ما بين المقولتين
معنى مقولي سوى ما فصلا
لا يقتضي مقولة في البين
وما يكون من عوارض العدد
كالزوج والفرد من الكيف يعد

الملك والجدة

الملك هيئة لما أحيط به
ينتقل المحيط بانتقاله
حاصلة من المحيط فانتبه
به يكون الأين في قبالة
وليس عين نسبة التملك
بل حالة نسبية كما حكي
فمنه كالحيوان في إهابه
ومنه كالإنسان في ثيابه
والملك ليس فيه جل وعلا
مقولة فانه لن يعقلا
بل هو عين فعله الاطلاق
إضافة توصف بالاشراق
كذلك الملك بالاعتبار
فانه مضاف اعتباري

الوضع

الوضع هيئة بغير مين
ما بين الاجزاء الى جهاتها
تعرض للجسم بنسبتين
لا نسبة الاجزاء في ذواتها

فمنه بالطبع ولا بالطبع
 وليس للنقطة والمقدار
 ويقبل الشدة والضعف كما
 يجري التضاد فيه عند الحكم

متى

متى لكل كائن في ذاته
 متى عين كونه الزماني
 وهو يعم الكون في الزمان أو
 ومنه ما يكون كالتقطيعه
 موضوعه الطبيعة السببية
 كونه زماني ومن حالاته
 لا نسبة الشيء إلى الزمان
 في طرف منه على ما قد رأوا
 ومنه أيضاً كالتوسطيه
 من جوهر أو عرض أو حاله

الآين

الآين كون خاص في المكان
 وليس عينه على الإطلاق
 فمنه نوعي ومنه جنسي
 ويجري الاشتداد في أنواعه
 يعرض للموجود في الأعيان
 فانه يزول وهو باق
 ومنه شخصي بغير لبس
 كذلك التضاد من طباعه

في مقولتي الفعل والانفعال

الفعل كون الجوهر الجسماني	مؤثراً أنا عقيب آن
والانفعال حالة التأثير	أنا فأننا لا قبول الأثر
وليس شيء منها ذهنياً	بل كان كل منهما عينياً
جعلهما يجعل موضوعهما	بلا تسلسل كما توتهما
والاشتداد قيل فيهما يقع	وليس بالذات ولكن بالتبع
كذلك التضاد فهو للأثر	ومنه أيضاً فيهما قد اشتهر

الاضافة

تكرر النسبة في المضاف	مقوم له بلا خلاف
منه حقيقي هي الاضافة	فانها بذاتها مضافة
ومنه ما يوصف بالمشهوري	كالأب والابن على المشهور
وهو من الحقائق اليمينية	ليس من العوارض الذهنية
لكنه لا بوجود مستقل	وكيف وهو بالقياس قد عقل
والانعكاس لازم الاضافة	ولو بحرف نسبة مضافة

والطرفان المتضايقان	في كل شأن متكافئان
في الجنس والنوع وفي الشخصية	كذلك في القوة والفعلية
كذلك العموم والخصوص	والحكم في أشباهها منصوص
والاتصال في الزمان يجدي	في السبق واللاحق منه عندي
وليس للواجب في صفاته	مقولة أصلاً لقدس ذاته
بل الاضافيات عنوانيته	ليست من الاعراض الامكانية



(الاسميات)

(إثبات واجب الوجود)

ما كان موجوداً بذاته بلا	حيث هو الواجب جل وعلا
وهو بذاته دليل ذاته	أصدق شاهد على إثباته
يقضي بهذا كل حدس صائب	لو لم يكن مطابقاً للواجب
لكان إما هو لا متناعه	وهو خلاف مقتضى طباعه
أو هو لا افتقاره إلى السبب	والفرض فرديته لما وجب
فالنظر الصحيح في الوجوب	يفضي إلى حقيقة المطلوب
وللوجود تارة نفسه	من حيث الاستقلال في الهويه
وتارة حيثية الربط فقط	وامتنع الربط ولا نفسي قط
لا للزوم الدور والتسلسل	بل للزوم الخلف بالتأمل
إذا ما فرضناه من الربطيه	حيثية الذات فلا عليه

توحيده تعالى من حيث وجوب الوجود

ما لم يكن وجود ذات الواجب صرفاً ومحصلاً لم يكن بواجب

إذ كل محدود بحد قد غدا
 وليس صرف الشيء إلا واحدا
 إذ لم يكن له بوجه فاقدا
 فهو لقدس ذاته وعزته
 صرف وجوده دليل وحدته
 ومنه يستبين دفع ما اشتهر
 عن ابن كونه والحق ظهر

توحيدہ تعالیٰ من حیث الصانعۃ

وجوبه لذاته القدسيه
 وما سواه ممكن تعلقي
 بعين الاستقلال والنفسيه
 فبدأ الممكن واحد بلا
 ومحض ربط بالوجود المطلق
 والربط في مرحلة الشهود
 توقف على استحالة اخلا
 ولا يعد في قبال الظاهر
 عين ظهور واجب الوجود
 ظهوره فضلاً عن المظاهر
 بينونة مضافة إلى الصفه
 له كما عن عين أهل المعرفه
 لا أنها بينونة بالعره
 بينونة مضافة إلى الصفه
 فالحق موجود على الحقيقه
 كما به نص إمام الله
 لا غيره في هذه الطريقه
 وفعله وهو تجلي نوره
 تشأن الظاهر في ظهوره

لا أنه تشأن الذات بما يقابل الوجود عند الحكماء
وهذه حقيقة التوحيد قرّة عين العارف الوحيد

بساطته تعالى

بساطة الوجود فيما قد سبق ثابتة فصّرفه بها أحق
وليس للواجب من ماهيته فيستحيل مطلق الجزئية
إذ لازم الكل افتقار الذات وهو مناف للوجوب الذاتي
فإن شأنا وبه العقل قضي من أن يكون جوهرًا أو عرضاً
وجوده ووصفه الكمال كلاهما صرف بلا إشكال
ليس له مشارك في الذات كلاً ولا في مطلق الصفات
فمقتضى وجوبه لذاته وجوبه في الكل من جهاته

تقسيم صفاته تعالى

صفاته الكاملة العلية إما ثبوتية أو سلبية
بها نجات لأولى الكمال مراتب الجلال والجمال
والحق ذو الجلال والاكرام بالاعتبارين بلا كلام

ثم الثبوتية من صفاته	إما شؤن فعله او ذاته
فما يكون من شؤن الذات	كالعلم والقدرة والحياة
هي الحقيقية عند الحكماء	وتلك عين الذات ايضاً فاعلموا
وما يكون من شؤن فعله	فانه كـ خلقه وجعله
هي الاضافية وهي واحده	وهي على الذات لديهم زائده
لا توجب السلوب كثرة ولا	حداً لها وإن تكن بشرط لا
بل هي سلب مطلق النقصان	كسلب الافتقار والإمكان

إثبات الصفات الثبوتية

كل كمال كان الموجود	فثبت لواجب الوجود
وما يسمى صفة الجمال	لا شك أنه من الكمال
ومثله فيه تعالى شأنه	يكفيه في وجوبه إمكانه
كيف ولا كمال للذوات	بلا وجود كامل بالذات

عينية الصفات الحقيقية

شؤن عين الذات من صفاته تجليات ذاته لذاته

فانه حقيقة الحقايق	في غيب ذاته بوجه لائق
وليس ماعدا الوجود للصفه	حقيقة فانظر بعين المعرفة
وحيث أنه وجود محض	فكونه كل الوجود فرض
فهو بنفس ذاته لذاته	مطابق لكل من صفاته
ومقتضى زيادة الصفات	هو اخلو في مقام الذات
ويستحيل فيه الاستكمال	كيف ومنه ينشأ الكمال
وهكذا نيابة المعتزلي	عن الصواب عندنا بمعزل

علمه تعالى بذاته

تجرد الواجب من صفاته	ف—ذاته حاضرة لذاته
وليس للحضور والشهود	معنى سوى حقيقة الوجود
وهو تعالى للوجوب الذاتي	مبدأ كل عالم بالذات
فذاته أحق بالحضور	لذاته إذ هو نور النور
ووحدة العالم والمعلوم	بمقتضى التضاييف المرسوم
بل هو علم لصحيح النقل	أني على طبق صريح العقل

علمه تعالى بما سواه

صرف الوجود ذاته البسيطة	بكل معلولاته محيطه
فانه كما اقتضى الشهود	كل الوجود كله الوجود
وهو له العلية الذاتية	والذات عين هذه الحيثية
فبدأ الكل ينال الكل من	حضور ذاته على رأي من
لكن ماهياتها بالعرض	تعلم إذ لها وجود عرضي
وعلمه صرف على العينية	فلا أتم منه في العلمية
فذااته بمقتضى الجمع	حقيقة الحقائق العينية
وصرف علمه له التفصيل	إذ ليس للجهل هنا سبيل
والقول بالتفصيل في الأجمال	كما ذكرنا أصدق الأقوال

علمه تعالى الفعلي بعد الإيجاد

إيجاده عين ظهوره فلا	أقوى حضوراً منه عند العقلا
هذا حضور في مقام الفعل	وربما يدعى بعلم فعلي
فكل موجود بنحو الجمع	والفرق معلوم بغير منع

وجوده علماً وعيناً واحداً فعلمه الفعلي نعمتٌ زائدة

مراتب علمه تعالى مجده

عناية الواجب علم ذاتي	بما سواه في مقام الذات
قضاؤه علومه الفعلية	في القلم الأعلى غدت مطوية
والقلم الأعلى في الاصطلاح	عقل العقول أعظم الأرواح
وسائر الأقلام والعقول	علومه بالفرق والتفصيل
ولوح تلك الصور العقلية	نفس لها العموم والكلية
وهي محل قابل للصور	ولوحها المحفوظ عن تغير
وعالم المثال لوح القدر	بالفرق لا بالجمع نقش الصور
وهو كتاب المحو والاثبات	ومنه عنوان البداء آت
والصور الكونية الجزئية	أخيرة المراتب العلمية

قدرته تعالى

قدرته بحيث إن شاء فعل وهي له ثابتة من الأزل
إذ ليس قوة ولا إمكان في ذاته فانه نقصان

بل النعوت كلها فعليه
 وليس في الوجوب من إيجاب
 بل هو في قبال الاختيار
 والاختيارية بالسكليه
 لا دخل للوجوب والامكان
 فهو بنفس ذاته قدير
 والاختيارية في الافاضه
 وقدرة الواجب صرف قدره
 ليس انتهاء كل قدرة إلى
 والفعل موصوف بالاختياري
 ونسبة الایجاد كالوجود
 ودعوى الاستقلال في الایجاد
 فصيح لا جبر ولا تفويض بل
 إرادته تعالى شأنه

إرادة الواجب حب ورضى
 لا الشوق فالعقل بمنعه قضى

مفهومها يغير العلم بما
 وإنما الوحدة والعينية
 والمبدأ الكامل خير محض
 فذاته محبوبة لذاته
 وحبا بعين حب الذات
 وحبا بالفرق حب فعلي
 وهذه مشيئة فعلية
 والحكم بالحدوث في الاخبار
 وليست الارادة الذاتية
 إذ المراد في مقام ذاته
 والأمر والنهي على القول الأسد

إرادة عزيمة كما ورد
 والفعل بالارادة العزمية
 ويراد لا الذاتية الحتمية
 ففعلها كذا لدى اولى النهي
 وهو وجود مطلق كما وصف
 وكونه خيراً بديهاً عرف

ولا يكون الشر إلا عدما	فليس بالذات مراداً فاعلما
وعالم الأمر هو القضاء	لا بدع في أن يجب الرضاء
إذ هو نور لا تشوبه الظلمة	فكله خير على الوجه الأتم
وعالم الخلق هو المقضي	فالفرق ما بينهما مرضي
فانه تصحبه الشرور	ففي الرضا بحده المحذور

إنه تعالى غاية الغايات

إن النظام الحسن الامكاني	طبق النظام الكامل الرباني
فانه ظهور صرف النور	فليس أجلى منه في الظهور
وكل مصنوعاته بديعه	وفي الجميع حكم منيعه
وغاية الكل الذي سواها	إن إلى ربك منتهاها
والقصد من نفي زيادة الغرض	ليس على الاطلاق حتى بالعرض
بل نفي كل غاية بالذات	وحصرها في غاية الغايات
فان فرض غاية سواه	تقص كمال عزه بأباه
وليس يجدي غرض الايصال	للنفع في محذور الاستكمال

إذ هو إما يقتضي كماله أو نقصه أو هو لا اقتضاله
وماعدا الأخير نقص بين وهو تعين ولا معين
فكل فعل واجب الوجود صرف عناية ومحض جود

حياته تعالى

حياته كعلمه وقدرته أشرف مما هو في برته
يحلّ عن كيفية المزاج وكل تركيب أو امتزاج
بل الحياة مبدأ الإدراك والفعل في الكل بالاشتراك
ولا ينافي وحدة المفهوم تفاوت المصداق في الرسوم
ففيه عين مبدئية الأثر في غيره كيفية كما اشتهر

بصره وسمعه تعالى شأنه

شهوده للمبصرات بصره إذ هو موجود له ما يبصره
ونيل كل مبصر إبصاره وإن يكن تفاوت أطواره
كذا ارتباط كل مسموع به يحقق السمع له فانتبه
والكل غير علمه في ذاته بكل جزئيات معلولاته

والذوق والشم كما في اللمس كمال حيوان بغير لبس
ليست من للكمال للوجود فلم تكن لواجب الوجود

كلامه تعالى شأنه

إن الكلام فيه ذوشئون	فنه ما لغيبه المكنون
وهو ظهور ذاته للذات	يُدعى لدينا بالكلام الذاتي
يعرب عن حقايق مكنونه	في ذاته عن غيره مصونه
ومطلق الكلام في المشهور	ما هو معرب عن الضمير
فليس في دعوى الكلام النفسي	وفي قيامه به من بأس
لكنه ليس مراد الأشعري	فانه يمثله لم يشعر
ومنه فعلي له مراتب	معربة عما اقتضاه الواجب
إذ كل فعل عند أهل المعرفة	يعرب عن مكنون إسم أو صفه
وفعله كلامه كما ورد	وهو لهذا المدعى خير سند
وهذه المراتب العلية	أتمها حقايق عقلية
هي الحروف العاليات وهي لا	ترى لها نقصاً ولا تبديلاً

والملكوت كلماتٌ محكمة وكل ما في الملك ايضاً كله
 فعالم النفوس أسماء وما في عالم الأجسام أفعالاً سما
 ومنه لفظي ومنه كتبي وكل واحد كلام الرب
 الفرق بين الكلام والكتاب

بين الكلام منه والكتاب فرق لدى العارف بالالباب
 فكل موجود من الكلام من جهة الصدور والقيام
 والكل من حيثية القبول كتابه عند اولي العقول
 وباعتبار عالم الأمر فقط كلامه فانه بلا وسط
 وعالم الخلق كتاب محض والجمع في ذي الجهتين فرض
 وللکلام باعتبار الجمع والفرق وصفان بغير منع
 فباعتبار الجمع بالقرآن يُدعى كما في الفرق بالفرقان
 وجوده الجمعي في أعلى القلم وفي غيره من سائر العقول
 وجوده الفرقي والتفصيلي قوسين للنزول والصعود
 وإن في دائرة الوجود قد خُتمت دائرة الكمال
 وبالنبي المصطفى والآل

وأول المراتب العقلية هي الحقيقة المحمدية
 فما وعاه قلبه مما وعى يكون قرآنًا وفرقانًا معا
 وغيره ليس على هذا النمط بل كل ما أوتي فرقان فقط
 ولاختصاصه به كما علم يقول: أوتيت جوامع الكلم
 وقد ختمت هذه المقالة باسم النبي خاتم الرسالة
 فيا من اصطفاه من بريته وخصه بعلمه وحكمته
 صل على محمد وعترته ورآئه في سره وسيرته
 تمت على يد ناظمها الجاني محمد حسين النجفي الاصفهاني في ٢٩
 ربيع الأول سنة ١٣٥١ م

استدراك

في ص ٤٦ س ١٠ جاء الشطر الأول على طبق النسخة المنسوخة
 للطبع هكذا: « وليس شيئاً منها سلبياً » بنصب شيئاً. وبعد ذلك
 وجدناه في نسخة خطية أخرى هكذا: « وليس شيء منها سلبياً »
 برفع شيء وهو أصح ، وإن كان نصبه له وجه بعيد .
 وبهذه المناسبة نسجل أسفنا أننا لم نحصل حين التصحيح
 على النسخة الأصلية بخط الناظم رحمه الله . (المصحح)

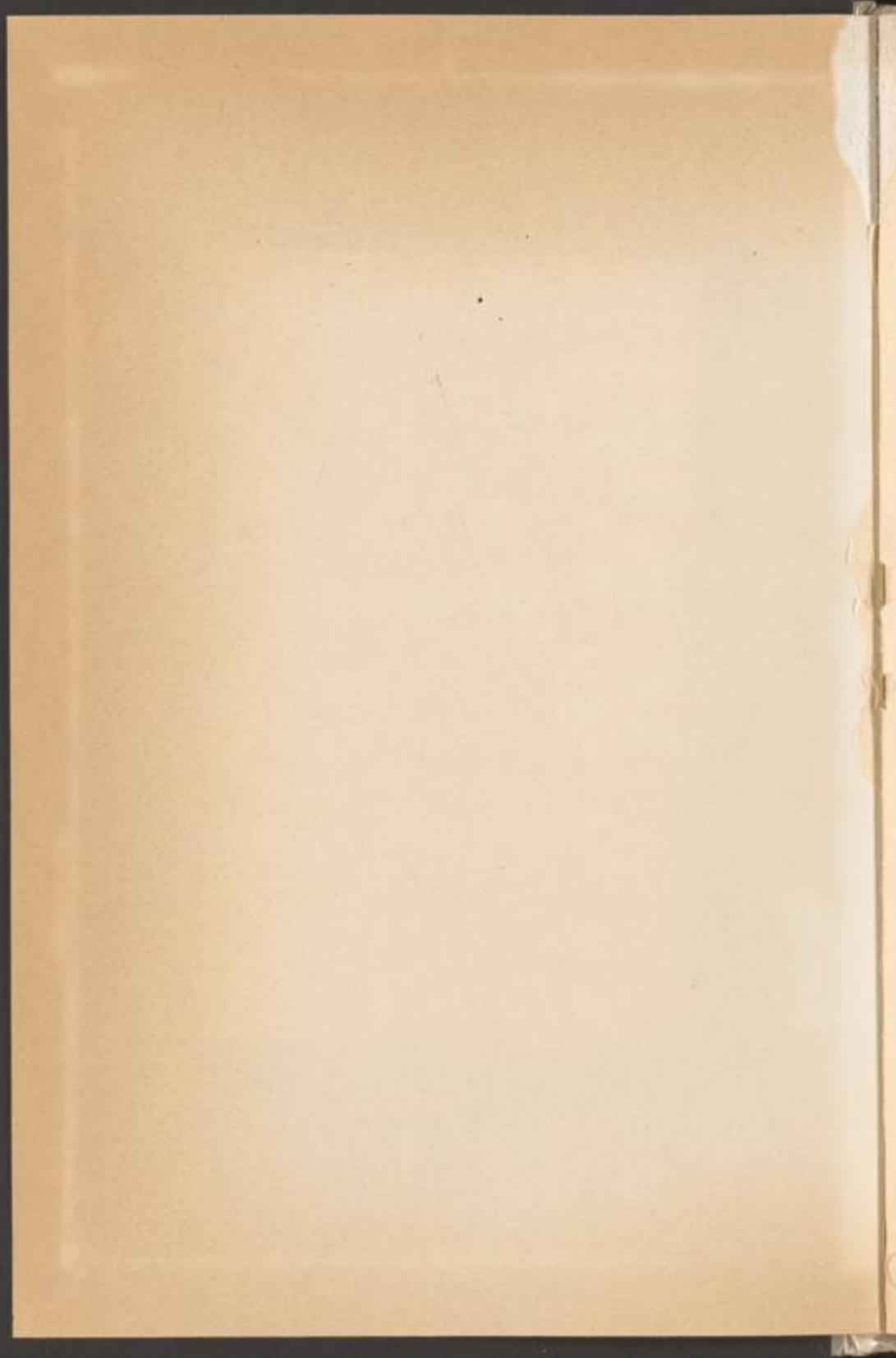
فهرس نمفنه الحكيم

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
ترجمة المؤلف	٣
مقدمة المؤلف	٩
تعريف الوجود	١٠
اصالة الوجود - اشتراك الوجود	١١
زيادة الوجود على الماهية - الواجب لاماهية له - حقيقة	
الوجود تشكيكية واحدة	١٢
إثبات الوجود الذهني	١٣
المعقول الأول والثاني عند الحكيم والميزاني - تقسيم	
الوجود والعدم الى المطلق والمقيد	١٥
الأحكام السلبية للوجود - تكثر الوجود بالتشكيك وبالماهية	١٦
المعدوم ليس بشي	١٧
عدم التمايز في الاعداد - امتناع اعادة المعدوم	١٨
دفع شبهة المعدوم المطلق	١٩
مناط الصدق في القضايا	٢٠
أقسام الجعل وما هو مجعول بالذات	٢١
تقسيم الوجود إلى المحمول وغيره	٢٢
مواد القضايا وجهاتها - الجهات اعتبارية	٢٣

الموضوع	الصفحة
أقسام الجهات - مباحث خاصة بالامكان	٢٤
نفي الأولوية الذاتية والغيرية - الامكان الاستعدادي	٢٧
(الحدوث والقدم)	٢٨
مرجح حدوث العالم فيما لا يزال	٢٩
أقسام السبق والملاحق - ملاك السبق بأقسامه	٣٠
القوة والفعل وأقسامهما	٣١
سبق القوة على الفعل وعدمه	٣٢
(الماهية ولو احقها)	٣٣
اعتبارات الماهية	٣٤
بعض أحكام أجزاء الماهية	٣٥
إن حقيقة النوع فصله الأخير - كيفية التركيب في	
الأجزاء الحدية - خواص الأجزاء	٣٦
لزوم الحاجة بين أجزاء المركب - التشخيص	٣٧
أنحاء التشخيص - الوحدة والكثرة	٣٨
تقسيم الوحدة	٣٩
الاتحاد والهوية	٤٠
تقسيم الحمل	٤١
تقسيم آخر للحمل - بعض أحكام الوحدة	٤٢

الموضوع	الصفحة
تتميم	٤٣
التقابل وأقسامه : تقابل السلب والإيجاب	٤٣
تقابل العدم والملكة	٤٤
تقابل التضاييف - تقابل التضاد	٤٥
تتميم	٤٦
(مباحث العلة والمعلول)	
أقسام العلة الفاعلية	٤٧
نحو فاعليته تعالى مجرده	٤٨
تمثيل لفاعلية النفس	٤٩
البحث عن الغاية - دفع الشكوك عن الغاية	٥٠
العلة الصورية - العلة المادية	٥٢
الأحكام المشتركة بين العمل الأربعة - بعض الأحكام المتعلقة بالعلة الجسمانية	٥٤
الأحكام المشتركة بين العلة والمعلول	٥٥
(مباحث الجوهر والاعراض)	
تعريف الجوهر وأقسامه	٥٧
تعريف العرض - الحكم	٥٨
الكيف	٥٩
الكيفيات النفسانية	٦٠
الكيفيات المحسوسة	٦٣

الموضوع	الصفحة
السكيفيات الاستعدادية - السكيفيات المختصة بالسكيات	٦٦
الملك والجدة - الوضع	٦٧
متى - الأين	٦٨
مقولات الفعل والانفعال - الاضافة	٦٩
(الالهيات)	
إثبات واجب الوجود - توحيده تعالى من حيث	
وجوب الوجود	٧١
توحيده تعالى من حيث الضمانية	٧٢
إسماؤه - تقسيم صفاته	٧٣
إثبات الصفات الثبوتية - عينية الصفات الحقيقية	٧٤
علمه تعالى بذاته	٧٥
علمه بما سواه - علمه الفعلي بعد اليجاد	٧٦
مراتب علمه تعالى مجده - قدرته	٧٧
إرادته تعالى شأنه	٧٨
إنه تعالى غاية الغايات	٨٠
حياته - بصره وسمعه تعالى	٨١
كلامه تعالى شأنه	٨٢
الفرق بين الكلام والكتاب	٨٣
الحائمة - استدراك	٨٤
القهرس	٨٥





MM PERMA-BOND®
MADE IN U.S.A.

NYU - BOBST



31142 00704 5985

B741 .G5

Tuhfat al-hakim : marzumah II